

السلة الاقتصادية



@drwalhadda
www.waleedalhaddad.com
بقلم: د. وليد عبد الوهاب الحداد

سياسة الفوائض المالية
بحاجة إلى رؤية أخرى

من المتوقع ان تحقق الكويت هذا العام فائضاً بمقدار 14-11 مليار دينار، ومنذ عشر سنوات والميزانية العامة تحقق فوائض مالية كبيرة بسبب الارتفاع لاسعار النفط وسياسة الكويت هي تحويل هذه الفوائض الى احتياطي الأجيال القادمة بالإضافة الى الاحتياطي العام، وبفضل من الله كونت الكويت احتياطيها كبيرة بـ 300 مليار دولار تديرها الهيئة العامة للاستثمار، ولكن يبدو ان هذه السياسة بحاجة الى إعادة نظر لعدة أسباب:

- ثبت ان اغلب هذه الاحتياطي مستثمرة في الأسواق الأميركية والأوروبية والآسيوية وهذه الأسواق قد أصابتها تقلبات العلة والانهيارات المالية العالمية فما ربحناه من ثمانين مليار دولار في عشر سنوات قد يصعب بسبب انهيار الاسواق العالمية بالإضافة الى التضخم الحاد وتأكل اسواق العملة. - سوء ادارة هذه الأموال والاحتياطي يضيع علينا فرصا لا تعوض وبالرغم من تقفنا التامة بأبنائنا الذين يديرون هذه الاحتياطي في الاستثمار العامة للاستثمار الا انه ثبت ان هذه الادارة مازالت بطيئة وغير فاعلة بسبب وقوعها تحت السياسة الحكومية وارتباطها بالعمل البيروقراطي، الصناديق السيادية الأخرى التي بدأت بعدنا او التي سبقناها بسنوات عديدة استطاعت ان تسبقنا مثل صندوق ابوظبي السيادي. - ثبت ان افضل الاستثمار هو الاستثمار في بناء القطاعات الانتاجية في الاقتصاد حيث هي ثابتة وغير معرضة للتقلبات المالية وتأكل العملات، فعلى سبيل المثال استثمرت ماليزيا في قطاع الصناعة بشكل كبير وهو الآن يدر عليها 36% من الناتج القومي ولقد قامت كوريا بالاستثمار البشري وهذا ادر عليها التطور والتقدم الصناعي والتكنولوجي، وقامت دولة الإمارات ودبي بالاستثمار في القطاع السياحي والعقاري والمواصلات الدولية وقطاع الخدمات المالية فأصبح النفط الآن يمثل 26% من الناتج القومي.

وهكذا فالإنفاق الاستثماري في الاقتصاد وبناء القطاعات الانتاجية افضل بكثير من الاستثمار في بناء الاحتياطي المالية الكبيرة التي قد تتعرض لخطر التآكل والانهيال مهما كنا محتفظين.

ولذلك لا بد ان تكون لنا سياسة جديدة مع الفوائض المالية وان ننخفض 50% من تحويلها الى الاحتياطي العامة وان نقوم ببناء هيئة المشروعات التنموية الكبرى ويكون دورها استثمار الفوائض في الداخل وبناء قطاعات انتاجية في الكويت اهمها قطاع الصناعة البترولية، قطاع الخدمات المالية، تطوير قطاع السياحة الترفيهية وتطوير القطاع العقاري والمسكن والتجاري، وهذا من شأنه بعد 10 سنوات ان يخفف اعتمادنا على النفط ويحقق لنا قطاعات انتاجية عديدة.

سياسة جديدة لصندوق التنمية الكويتي

لعل من اهم أهداف صندوق التنمية عند انشائه كان مساهمة الكويت في تنمية الدول العربية الفقيرة وبناء المشاريع التنموية فيها بالإضافة الى الدول الأخرى ومما شاهده في الاحتفال الخير للصندوق الذي حضره صاحب السمو الامير اعلان للصندوق الكويتي ان الصندوق اعطى قروضاً تنموية لـ 100 دولة في العالم وهذا في الحقيقة اصابني بالاستغراب كيف ان الصندوق قد ابتعد عن الهدف الرئيسي له وهو التركيز على الدول العربية والإسلامية، فالتفكر في العالم العربي يضرب باطنابه، بحسب احصائيات البنك الدولي فإن نسبة الفقر في مصر 44% من جملة السكان وفي المغرب 42% وفي الأردن 25% وفي العراق 46%.

وعند تحديد خط الفقر على أساس 50 دولاراً شهرياً فإن عدد الفقراء في الشرق الأوسط يكون 40 مليون نسمة.. ومن المشاكل الرئيسية عند توجيه مساعداتنا العامة وليس من خلال الصندوق انها تذهب الى الحكومات والى الرؤساء وليس الى الشعوب ولقد هالني جدا عندما عرفت ان الميزانية العامة لمصر الجيبية 22 مليار دولار، هذه الدولة التي بها اكثر من 80 مليون نسمة في بلاشك بحاجة الى الدعم من شقيقاتها الدول العربية الغنية مثل دول الخليج وليبيا.. لمساعدتها نحو الانطلاق نحو التنمية الشاملة وبناء القطاعات الانتاجية التي هي بالفعل موجودة قواعد نجاحها من مواد اولية وارض خصبه وعمالة ماهرة رخيصة وموقع جغرافي مميز حتى تعود مصر مرة اخرى مصدرا لتصدير الثروات الى الخارج كما كانت عبر تاريخها الطويل منذ ايام الفراعنة، والقصد ان مساعدات الدولة يجب ان توجه الى العالم العربي كاولوية ثم العالم الإسلامي وان نستغل امكانيات الصندوق الكويتي من خلال بناء التنمية في العالم العربي وان تصدق مساعداتنا الى الشعوب مباشرة، فالمفروض فتح هيئات تنموية في كل من مصر والمغرب والسودان وتونس وغيرها من الدول العربية والإسلامية بالاتفاق مع حكومات هذه الدول وان نقوم ببناء المشاريع الانتاجية وان نحارب الفقر في هذه الدول من خلال توفير التعليم المجاني والعناية الصحية والمشاريع الصغيرة الانتاجية.

دعا إلى ضرورة وقف التسارع في السقوط إلى الهاوية
«الشال»: نهج الحكومة لزيادة الرواتب
بأكثر من 600 مليون دينار سنوياً غير موفق



إعلان الحكومة زيادة الرواتب يخالف كل النصح الذي تلقته

وقف التسارع في السقوط إلى الهاوية، فقد أعلنت الحكومة الجديدة نهجا، غير جديد وغير موفق، ملخصه زيادة الرواتب والأجور في القطاع العام بأكثر من 600 مليون دينار، سنويا، وذلك يخالف كل النصح الذي تلقته ممن طلبت نصحه.

جديدة، عما خلقه القطاع العام المدني في 66 سنة. وللعلم فقط، يبلغ عدد المواطنين من السكان حاليا نحو 1,2 مليون نسمة، أكثر من 600 ألف نسمة ضمنهم أعمارهم 21 سنة وأقل، أي لم يدخلوا سوق العمل بعد، والزيادة التي أقرتها الحكومة، للسنة المالية القادمة، تبلغ نحو 3 أضعاف المعدل الذي حذر منه البنك المركزي واللجنة الاستشارية الاقتصادية، كلها للجيل الحالي.

وأضاف التقرير: لا نريد هنا أن نتكلم عن حكمة وحماقة الثرويجيين في التعامل مع الإيرادات نطفهم، قبل إنتاجه، ولا حتى بتنا نامل في البدء بالسيطرة على النفقات العامة، أي البحث في إمكانيات خفضها التدريجي والمدروس والذي يتفق وأهداف الدولة الخمسية، ولكننا نامل، فقط،

ارتفاع أصول «الأهلي المتحد» بنحو 7,1% وصولاً إلى نحو 2,6 مليار دينار

ملادين دينار. ونتج عن ذلك الارتفاع في صافي إيرادات التمويل ارتفاع في نسبة هامش الفائدة من 5,3%، خلال ديسمبر 2011، وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع الأرباح الصافية عن مثيلتها لعام 2010، حيث بلغ صافي ربح البنك بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والإزكاة وحقوق الأقلية - بنحو 31,5 مليون دينار، مقابل 27,4 مليون دينار، في عام 2010، مسجلاً ارتفاعاً بلغ قدره 471 ألف دينار، أي ما نسبته 0,7%، عن مستوى عام 2010 البالغ نحو 63,3 مليون دينار. إذ ارتفع بند مصاريف تشغيلية أخرى بنحو 6,5 ملايين دينار، بينما تراجع بند توزيعات للمودعين بنحو 19,1% عن العام السابق، أي نحو 7,8 ملايين دينار، كما أسلفنا سابقاً. وتشير الأرقام إلى أن مستوى نسبة مخاطر السيولة تحسن، حين ارتفع إلى نحو 41,7%، مقابل 37,1% لعام 2010، وسجلت مخاطر معدل الفائدة تراجعاً، حين ارتفعت من 0,152 مرة، في عام 2010، إلى 0,196 مرة، لعام 2011.

من جانب آخر، ارتفعت قيمة أصول البنك بنحو 7,1%، أي ما يعادل نحو 173,5 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 2627,8 مليون دينار، مقابل نحو 2454,3 مليون دينار، في عام 2010، حيث ارتفع بند ودائع لدى بنك الكويت المركزي بنحو 130,6 مليون دينار، وبلغ نحو 371,6 مليون دينار وينسبته 14,1% من إجمالي الأصول، مقارنة بـ 241 مليون دينار، في عام 2010، وبنسبة 9,9% من إجمالي الأصول، وارتفعت الارصدة لدى البنوك بنحو 39,9 مليون دينار، حين بلغت نحو 423,3 مليون دينار، أي نحو 16,1% من إجمالي الأصول، مقارنة بما قيمته 383,3 مليون دينار، أي نحو 15,6% من إجمالي الأصول، في عام 2010، وارتفعت قيمة محفظة توزيعات المودعين البالغ نحو 7,7 ملايين

دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 0,5%، حين بلغت نحو 1617,7 مليون دينار، أي ما نسبته نحو 61,6%، من إجمالي أصول البنك، مقارنة مع 1609,9 ملايين دينار في عام 2010، أي نحو 65,6% من إجمالي الأصول. وتجدد الإشارة إلى أن ارتفاع صافي أرباح البنك قد أسهم في ارتفاع أداء المؤشرات الرئيسية، حيث ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك (ROE) من 11,5%، في العام 2010، إلى 11,7%، وارتفع العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة (ROA) من 0,97%، في عام 2010، إلى نحو 1%، والعائد على أسهم البنك الخاصة بمساهمي البنك (ROC) من 25,6%، في عام 2010، إلى نحو 27,9%.

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 15%، أي ما يعادل 15 فلساً، كما أعلنت عن نيتها توزيع أسهم منحة بما نسبته 15%، مقارنة بتوزيع أرباح نقدية بلغت 14 فلساً، وتوزيع أسهم منحة بما نسبته 5%، في عام 2010.

أما بالنسبة إلى ربحية السهم الواحد (EPS) الخاصة بمساهمي البنك، فقد بلغت نحو 31,1 فلساً، مقابل 27 فلساً، في عام 2010، وارتفع عائد على السهم (P/E)، حين بلغ نحو 25,5 ضعفاً، بعد أن سجل، في عام 2010، نحو 24,4 ضعفاً، وبمضي الضعف على القيمة التقديرية للسهم (P/B) نحو 3,2 أضعاف، بعد أن كان 2,7 ضعف في العام 2010.

سليمان الزين رئيساً تنفيذياً
لمصرف «الراجحي»

وافق مجلس إدارة مصرف الراجحي في اجتماع عقده مؤخراً على طلب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرف عبدالله بن سليمان الراجحي الاستقالة من منصبه كرئيس تنفيذي للمصرف مع استمراره عضواً في مجلس الإدارة، كما وافق المجلس على تعيين سلسيمان بن عبدالعزيز الزين رئيساً تنفيذياً للمصرف بدءاً من الأول من أبريل 2012.



سليمان الزين

وعبر الراجحي عن تقديره لجميع المسؤولين في وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية على الدعم الذي قدموه للمصرف خلال فترة اضطراره بمسؤولية الإدارة.

يذكر ان عبدالله بن سليمان الراجحي التحق بالمصرف عام 1979، وتدرج في عدة مناصب وصولاً إلى النائب الأول للمدير العام حتى أصبح المدير العام منذ عام 1995 ومن ثم الرئيس التنفيذي بعد إعادة هيكلة المصرف.

«دار الكوثر» تطرح مشروع «عبري»
في سلطنة عمان

أعلنت شركة دار الكوثر العقارية إحدى شركات المجموعة سلطنة عمان في ولاية عبري بقيمة إجمالية تصل إلى 3,5 ملايين دولار.

وقال نائب المدير العام في الشركة م.أيوب الصفار في تصريح صحافي إن الشركة ستقوم بضح تلك القطع نظراً للإقبال المتزايد من جديد على شراء الأراضي، مشيراً إلى أن مساحات الأراضي تبدأ من 750 متراً للقطعة الواحدة وهي عبارة عن أراض سكنية وتجارية.

ولفت الصفار إلى أن المشروع يتمتع بوجوده في مواقع مميزة واستراتيجية بالإضافة إلى ان المشروع يقرب الشوارع العام، كما ان ولاية عبري العمانية تقع بالقرب من السعودية والإمارات.

وتابع: «الشركة تقدم خلال المشروع خدمات مميزة منها خدمات الأقساط ونظام توثيق معتمد، كما ان هناك مشروعات أخرى مماثلة لحزمة اراض في عمان في ولايات أخرى سيتم الإعلان عنها قريباً».

وقال ان ولاية عبري تعتبر المركز الإقليمي لمنطقة الظاهرة إحدى المناطق الرئيسية في سلطنة عمان، وتتميز بموقع فريد يربط السلطنة بالمناطق الأخرى في الجزيرة العربية، حيث تتميز الولاية أيضاً بمعالم الأثرية من حصون وأقلاج وعيون ومجموعة من غابات النخيل وأشجار المانجو، فهي تعتبر من المناطق الزراعية المهمة في السلطنة.

وأكد الصفار ان الشركة تعزز خلال الفترات المقبلة طرح مجموعة كبيرة من الأراضي في سلطنة عمان تصل إلى ما يقارب من 100 قطعة أرض في ولايات عدة، وأن الفترة المقبلة ستشهد طفرة في عمليات بيع وتداول الأراضي سواء للأراضي التجارية أو السكنية هناك.

«كويت لإدارة المشاريع» تشارك
بمعرض العقارات الكويتية والدولية

أعلنت شركة الكويت لإدارة المشاريع عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية من تنظيم شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 19 إلى 22 الجاري والذي يقام تحت رعاية حضور وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزير الأشغال د.فاضل صفر لتنضم الشركة إلى كبرى الشركات العقارية التي تقدم مشاريع عقارية خارجية في المعرض.

وصرح مدير إدارة المبيعات في شركة «كويت لإدارة المشاريع» فالح المطيري بأن الشركة ستشارك في المعرض بمشروع روضة الصفوة في المدينة المنورة بعد ان حققت مبيعات بما يقارب مليون دولار من المشروع خلال مشاركتها في معارض خارج الكويت خلال الشهر الماضي.

ولفت المطيري إلى ان الشركة شاركت في المعارض الخارجية من خلال مشروع روضة الصفوة المميز الذي لقي إقبالا كبيراً في السوق الكويتي والخليجي والعربي، بدليل ان الشركة قامت ببيع أكثر من 50% خلال ستة أشهر من المشروع البالغ قيمته 100 مليون ريال سعودي، والذي يعتبر من أبرز المشاريع المبروحة في السوق.

وبيّن ان الشركة قامت بتسويق المشروع بنظام التملك والانتفاع لمدة 18 عاماً جبرياً، ويضاف إلى ذلك ان الشركة قامت بتسويق المشروع في عدد من الدول الإسلامية مثل الكويت، الإمارات، قطر، مصر، تركيا، ماليزيا واندونيسيا بنجاح وإقبال متميز.

وتطرق إلى تفاصيل المشروع قائلاً «انه يقع في المنطقة الجنوبية الخالية من الازلات والمسافة بين الفندق والحرم 100 متر كما انه قريب من مصلى النساء»، مؤكداً ان العقار السعودي لا يتأثر بأي أحداث سياسية كما انه يعد من أقوى الاسواق في المنطقة وهو خال من التلوث والتلويح الحكومية المعقدة وبمناخ عن الروتين.

واختتم المطيري قائلاً «ان الشركة تستعد لتسويق باقي نسبة المشروع في الكويت من خلال مشاركتها في المعارض ومن ضمنها معرض العقارات الكويتية والدولية الذي سيقام قريباً»، متوقعاً ان «تحقق الشركة نسبة كبيرة من المبيعات خلال النصف الأول من 2012».

صندوق الوطني للأسهم الكويتية	
تاريخ التقييم	01 مارس 2012
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.59627
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	-0.24%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	0.39%

nbkcapital.com



فالح المطيري

سيولة السوق المرتفعة.. أغلبها وهمية ولا بد من وقفها

على 2% من قيمة تداولات السوق، كلها، بينما بلغت مساهمتها - أي الـ 17 شركة - في القيمة الرأسمالية للسوق - قيمة كل شركاته - نحو 2,5% فقط. ذلك يعني، أن قيمة التداول على 17 شركة، قيمتها السوقية كلها، 2,5% من قيمة السوق، أو ما يساوي نحو 740,6 مليون دينار، قد بلغت 768,3 مليون دينار، أي أن التداولات عليها في شهرين أعلى من قيمتها السوقية، كلها، أو نحو 103,7% من تلك القيمة. وذلك يفسر انفصال حركة المؤشر السعري، الذي كسب في شهرين نحو 5,4%، عن الأموال بين شركات وملاك بعينهم. وشهرين نحو 0,9% فقط، والمؤشران رسميان والمعتمد هو السعري، لذلك يمكن أن يتحقق الضرر من خداع المتعاملين في السوق. إن التعامل في السوق أمر مشروع ومطلوب، ولكن التابع في تعاملات أمر خطر، وربما تم خلال الشهرين الفائتين، استغلال الفراغ الذي خلقه خلاف الحكومة وأغلبية الموضفين السابقين في هيئة أسواق المال ولكن ليس هناك الآن أي مبرر لاستمرار التسبب بعد اكتمال هيئة المفوضين.

كما ذكر التقرير انه وفي تطور لافت، حققت الأسواق المنتقاة، معظمها، مكاسب كبيرة في أول شهرين من عام 2012، إذ حققت 10 أسواق من أصل 14

تناول التقرير سيولة سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهرين الماضيين حيث قال انه أمر طيب أن ترتفع سيولة السوق أو قيمة تداولاته، في أول شهرين من السنة الحالية، بنسبة 45,7% مقاسة بالمعدل اليومي لقيمة التداول الفائتة، وبنسبة 3,7% مقاسة بسيولة أول شهرين من عام 2011، ولكن، سيولة السوق ليست صحية ومطلوبة دائماً، فهي وإن أشاعت بيئة من التفاؤل في زمن يحتاج الناس فيه إلى بعض، إلا أنها يجب أن تكون حقيقية في معظمها، ولا تعتمد تدوير الأموال بين شركات وملاك بعينهم. وقمنا بفحص خواص تلك السيولة، في أول شهرين من العام 2012، ونعتقد أن غايتها سيولة وهمية ولا بد من وقفها، فالأوضاع على مستوى العالم وعلى مستوى أسواق الإقليم إلى تحسن، وأي عبث غير مسؤول في التداول قد يعطي نتائج عكسية وضارة، فخلال شهري يناير وفبراير 2012، انحصر نحو 75,8% من قيمة التداول في 30 شركة، أي على أقل من 15% فقط، من عدد الشركات المدرجة، وهي مرتبة في الجدول المرفق طبقاً لسيولتها، ولا بأس في ذلك، لو كان صحيحاً، فضمن الثلاثين شركة، حازت 17 شركة على 68,9% من قيمة التداولات، على 30 شركة الأعلى سيولة، وحازت تلك الشركات الـ

«برقان» يحتفل بعيد الأم
عبر إطلاق خصومات

أعلن بنك برقان امس عن إطلاق عرض خاص احتفالاً بعيد الأم، حيث يعطي هذا العرض العملاء الفرصة للتعبير عن حبهم لأمهاتهم عن طريق بطاقة هدايا بنك برقان. وتتميز بطاقة الهدايا بأنها بطاقة للدفع المسبق وهي متاحة لجميع عملاء بنك برقان وللآخرين ممن ليسوا عملاء لدى البنك على حد سواء، والتي صممت ليحصل حاملوها على خصومات متنوعة عبر عدد من منافذ البيع المميزة طوال شهر مارس، مثل فرجينيا كلينك، لوتس كلينك، مجوهرات الصايغ، سكند كوب كافي، مطعم لا كافا، سباركلز نيل سسيا، برد توك، بوبيل سبا واطياب المرشود.

وفي هذا الصدد، قالت رئيس مدراء المصرف فريدة الشخصية مدير عام في بنك برقان منيرة المخيزيم «يعد عيد الأم مناسبة خاصة لجميع الأمهات، وبإطلاقنا لهذه المبادرة الجديدة، نستمر في تطوير عملية التواصل مع عملائنا لنقدم لهم خدمات متكاملة والدعم اللازم ليس فقط في عملياتهم المصرفية بل في حياتهم العملية أيضاً»، وأضافت المخيزيم في تصريح صحافي «تتميز بطاقات الدفع المسبق من بنك برقان بالسرعة وسهولة الاستخدام والأمان، وتقدم البطاقات أيضاً وسائل مبتكرة وأمنة لدفع قيمة المشتريات سواء عن طريق الإنترنت أو مباشرة وهي مقبولة حول العالم».

ويتبرج بنك برقان جهوده التي يبذلها من خلال تقديم المزيد من الحلول التي تهدف إلى دمج العمل المصرفي في أنماط الحياة والاحتياجات اليومية لعملائه وتوفير نهج حياة متكامل.



منيرة المخيزيم